تخيير الهداية وعنه انه رجع الى قولهما وعليه الفتوى

باب الحيض

قوله ولا يجوز الخ لقوله ولا اجنب قراءة القرآن • قال في الجواهر وشرح الاقطع والصحيح ان الاية وما دونها في المنع سواء اذا قصدوا بها قراءة القرآن وهذا احتراز عن قول الطحاوي باباحة ما دون الاية قوله الا ان يأخذه بعد ما فقه الهداية وهو ما يكون متجافيا عنه هو الصحيح احتراز عن قول من قال انه المشمر وفي الكافي انه الاصح قلت الاول اولى لقوله في المبسوط الاصح انه يمنع من مس الجلد اذا كان ملصقا به والله اعلم قوله والطهر اذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجاري • قال في الهداية هذا اخذ بالروايات عن ابي حنيفة وروت ابو يوسف عنه وقيل هو اخر قوليه ان الطهر اذا كان اقل من خمسة عشر يوما لا يفصل وهو كالدم الجاري لانه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم فالاخذ بهذا القول ايسر • وقال الاسبيجابي وهو اختيار اساتذتنا للفتوى قلت ومقتضاه جواز افتتاح الحيض واختتامه بالطهر شرط احتواش الدم بالطرفين فلو

دات المبتداه يوما وما واربعة عشر طهرا ويوما دما كانت العشرة الاول حيضا لحكم بلوغها به ولو دات المعتادة قبل عادتها يوما دما وعشرة طهرا ويوما دما فالعشرة التي لم ترفيها الدم حيض ان كانت العشرة عادتها قلت هذا صحيح في نفسه الان عبارة المصنف اباه لانه قال في مدة الحيض فلا يصح الان يكون احترازا عن رواية محمد ان الثلاثة الفاصلة فاصلة قوله فاذا خرج الوقت المراد وقت المفروضة حتى لو توضأ المعذور لصلاة العيد له ان يصلي الظهر به عند ابي حنيفة ومحمد وهو الصحيح نص عليه في الهداية قوله قبل خروج الولد • قال في الجواهر المراد قبل خروج اكثر الولد وهذه رواية خلف عن ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة قوله ومن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاسها ما خرج من الدم عقب الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد من الثاني • قال الاسبيجابي الصحيح هو القول الاول واعتمده الائمة المصححون

باب الانجاس

قوله فجفت بالشمس قال في الجواهر قيد الشمس وقع شرط اتفاقا بحسب العادة والشرط للجفاف وذهاب الاثر وقال